

توجيهات تنموية لمواجهة أزمة الفقر والبطالة في قطاع غزة
د. خالد أبو القمصان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ورقة عمل بعنوان

توجيهات تنموية لمواجهة أزمة الفقر والبطالة في قطاع
غزة

مقدمة إلى مؤتمر

رؤية تنموية لمواجهة اثار الحرب والحصار على قطاع
غزة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

2010/5/24-23

مقدمة من:

د. خالد أبو القمصان

مايو 2010

آثار الحرب والحصار



رؤية تنموية لمواجهة

تعرض الاقتصاد الفلسطيني نتيجة المتغيرات المتسارعة والمتلاحقة التي مر بها منذ بداية الانتفاضة من حصار مستمر وإغلاق متواصل للمعابر التجارية إلى أزمة حادة وغيرها من الممارسات أدت إلى تراجع جوهري في مستويات المعيشة وتدهور الأوضاع الاجتماعية قسمت العديد من الهياكل البنوية حيال المجتمع الفلسطيني متسببة في تدهور الأوضاع الإنسانية بصورة واضحة وبالتالي الوصول لحالة الفقر والبطالة هذا من جهة ومن جهة أخرى حالة الحصار المستمر أدت إلى تأثر الهياكل الاقتصادية والأداء المؤسسي لكل القطاعات والتي انعكست بشكل ملموس على المؤشرات الاقتصادية الكلية وهذا ما نوضحه في دراستنا مع التركيز على حالة الفقر والبطالة في قطاع غزة كظاهرة خطيرة أدت إلى تسارع انخفاض مستويات المعيشة لدى المجتمع الفلسطيني

أولاً. المعطيات الاقتصادية والمالية الحالية:

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الفلسطيني حساساً وسريع التأثر بالمؤثرات الخارجية ، وذلك لاعتماده على إسرائيل من جهة وعلى المساعدات الخارجية من جهة أخرى . فخصوصية الوضع الاقتصادي الفلسطيني تتحدد بمدى تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي وطبيعة السياسات العسكرية للحكومات الإسرائيلية في المنطقة ، إضافة لاعتماده بشكل أساسي على المساعدات الخارجية . ونتيجة لذلك ، فإن انكشاف الاقتصاد الفلسطيني للمؤثرين السابقين جعل الاقتصاد الفلسطيني عاجز وغير قادر على بناء ذاته مما ألحق به أضرار كبيرة نتيجة الممارسات الإسرائيلية وتوقف المساعدات الدولية .

وفيما يلي أبرز المؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية :

1- الأوضاع الاقتصادية :

استمر ضعف أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2005 بسبب استمرار الممارسات الإسرائيلية من اجتياحات متكررة وإغلاقات واستمرار في بناء الجدار الفاصل مما أثر بشكل سلبي على الحركة التجارية وأضعف نشاط القطاع الخاص الاستثماري في معظم المرافق الاقتصادية .

وتشير البيانات الإحصائية أن معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005 قد بلغ حوالي 2% فقط ، وذلك جراء السياسات والممارسات الإسرائيلية التي ألحقت الكثير من الدمار في البنية التحتية والضرر بالنشاط الاقتصادي . وبالنظر لمحدودية الزيادة في معدل الناتج المحلي الإجمالي ، فقد تراجع معدل الدخل القومي الإجمالي للفرد بنسبة (5.9%) بالمقارنة مع عام 2004 . وقد زاد الأمر سوءاً هو الانسحاب الإسرائيلي من جانب واحد من قطاع غزة في سبتمبر 2005 ، والذي خلق آثاراً خطيرة على مستوى الوضع الاقتصادي وتمتع السكان الفلسطينيين بحقوقهم ، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية في الأراضي الفلسطينية والمتدهورة أصلاً .

فقد ارتفعت معدلات البطالة في حالة الإغلاق الشامل إلى نحو 55% ، في المقابل قفزت معدلات الفقر إلى 50% ، فيما سجلت قرابة 70% في قطاع غزة .

وقد تشهد الأراضي الفلسطينية تراجعاً شديداً في الأوضاع الحياتية للسكان خاصة اذا توقف تدفق المساعدات الدولية له وإغلاق المعابر من الجانب الإسرائيلي ، وقد يزداد الأمر تعقيداً وصعوبة مع عجز السلطة الفلسطينية عن دفع رواتب وأجور موظفيها والذين يعيلون أكثر من مليون فلسطيني في الضفة وغزة ، إلى حوالي 25% من الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية ، ويتوقع أن ترتفع نسبة الفقر إلى أكثر من 74% ، و انخفاض الدخل للفرد إلى 25% عما كان عليه في العام 2005 . فمن خلال العديد من التقارير الاقتصادية والاجتماعية الصادرة من البنك الدولي وبعض الجهات الدولية ان حالة الفقر والبطالة في فلسطين وخاصة في قطاع غزة أدت إلى الدخول إلى خط اجتماعي خطير مما قد يتسبب إلى انهيار الأركان الرئيسة للمجتمع الفلسطيني من حيث الثقافة والتعليم وغيرها الأمر الذي يستدعي رؤية تنموية للعمل نحو إمكانية التخفيف من النتائج المتوقعة للآزمة الاجتماعية المتفاقمة على المدى المتوسط والبعيد وازدادت الأزمة تفاقمًا منذ عام 2005 حيث أكدت التقارير الإحصائية تراجع واضح ومتسارع للقطاعات الاقتصادية من حيث مساهمتها في

الناتج المحلي الاجمالي ففي عام 2006 فقدت القطاعات الأكثر مساهمة من 62 بالمائة في الناتج المحلي واكثر القطاعات تأثراً هو قطاع التجارة الخارجية ويعتبر هذا التحول الاقتصادي الخطير والمؤثر على جميع النشاطات الإنتاجية لها دلالات واضحة على البيانات الإحصائية الكلية ففي عام 2007 لغاية 2009 تأثر قطاع الصناعة بصورة مضطربة خاصة في قطاع غزة نتيجة الممارسات الإسرائيلية وحالة الانقسام الفلسطيني حيث ترجع عن مستوياته السنوية السابقة أكثر من 25 بالمائة وذلك من خلال تراجع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والتي لا تتعدى 4 بالمائة خلال عام 2009 كذلك الأمر بالنسبة إلى قطاع الزراعة والذي فقد بدوره نسبة 27 بالمائة نتيجة التجريفات الإسرائيلية للاراضي الزراعية والاجتياحات المستمرة خاصة في قطاع الزراعة حيث انخفضت مساهمته في الناتج لحوالي 11 بالمائة في عام 2009 مقارنة مع عام 2005 و2006 أما بخصوص قطاع الخدمات وهو الأكثر مساهمة في الناتج إلى 55 بالمائة فقد تأثر بصورة متسارعة نتيجة الاغلاقات وحالة الحصار المستمر للاراضي الفلسطينية

ثانياً- خصائص الفقر والبطالة في قطاع غزة حسب التصنيفات الدولية:

*صنف المقرر الخاص للأمم المتحدة الغذاء قطاع غزة بأنها تعيش علي شفا كارثة إنسانية ،وارجع ذلك علي حد بعيد التدابير الأمنية المشددة التي فرضتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي علي الأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك مند اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/29 وشبه مستويات سوء التغذية الشديد المنتشرة في قطاع غزة بالكارثة الإنسانية وبالتالي عدم تكافئ المستويات السائدة في البلدان الفقيرة

*يعاني أكثر من 22% من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية ،من بينهم 9.3% يعانون سوء تغذية حاد و 13.2% يعانون من سوء تغذية مزمن.و 15.65% منهم من فقر دم حاد ويتوقع أن ذلك يترك أثارا صحية سلبية ودائمة علي نمو الكثير منهم البدني والعقلي،ولا يتناول أكثر من نصف الأسر المعيشية الفلسطينية سوي وجبة واحدة يوميا وقد سجل استهلاك الغذاء لدي الأسر الفلسطينية انخفاضا ما بين 25 و 30% للفرد الواحد خاصة البروتينات وقد تضاعفت أعداد الفلسطينيين من قطاع غزة ،والدين يعيشون حالات فقر مدقع ثلاث مرات مند بدء انتفاضة الأقصى.

*تفيد الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز الفلسطيني المركزي للإحصاء أن عدد الأسري التي واجهت صعوبة في الحصول علي المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الانتفاضة قد بلغت 6304% حيث بلغت هدة النسبة 65% في قطاع غزة، 6205% في الضفة الغربية.

*ويشير نفس المصدر إلي أن نسبة الأسر الفلسطينية التي واجه صعوبة شديدة في الحصول علي الخدمات الصحية لأطفالها خلال الانتفاضة قد بلغت 40% حيث بلغت هدة النسبة 32,1% في قطاع غزة ،و 44,6% في الضفة الغربية فيما كانت نسبة أطفال قطاع غزة من عمر 6 إلي 59 شهرا والمصابون بالأنيميا ،هم أكثر من عانوا صعوبة في الحصول علي الخدمات الصحية خلال الانتفاضة ،حيث وصلت نسبتهم 41,6%.

*ووفقا للجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي فقد بلغ عدد العاملين من الأراضي الفلسطينية في العام 2005 حوالي 633 ألف عامل حيث يتوزعون بواقع 453 ألفا من الضفة الغربية و 180 ألفا من قطاع غزة .كما بلغ عدد النساء العاملات حوالي 105 ألف امرأة عاملة وبواقع 85 ألفا من الضفة الغربية و 20 ألفا من قطاع غزة وبلغ عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات من الضفة الغربية حوالي 35 ألف عامل يحملون بطاقة فلسطينية وتدني عدد العمال في قطاع غزة في نفس العام إلي اقل من 1000 عامل كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات التي كانت قبل إعادة الفصل عن القطاع وقد انخفض عدد العاملين عشية الانتفاضة بشكل حاد حيث بلغ في أواخر سبتمبر من العام 2000 حوالي 146 ألف عامل من بينهم 116 ألف من الضفة الغربية و 30 ألف من قطاع غزة.

*ووصلت نسبة العاملين باجر 59,5% من إجمالي العاملين وبواقع 56,4% في الضفة الغربية و 67,1% في قطاع غزة بعد أن كانت تصل إلي 67,6% عشية الانتفاضة بواقع 66,2% في الضفة الغربية و 71,0% في قطاع غزة مقابل ذلك ارتفعت نسبة العاملين لحسابهم الخاص من 18,1% من الربع الثالث 2000 إلي 26,1% في العام 2005.

*وشكل قطاع الخدمات (يشمل الصحة والتعليم والإدارة العامة) المشغل الأساسي للعاملين خلال العام 2005 حيث وصلت نسبة العاملين في هذا القطاع إلي 34,4% بواقع 49,5% من بين العاملين في قطاع غزة و 31,5% في الضفة الغربية (لتشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات) بينما كان

قطاع البناء والتشييد القطاع الأساسي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات حيث تصل نسبة العاملين فيه إلى 41,9% ويأتي قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بعد قطاع الخدمات بصفته مشغلا للعاملين في سوق العمل المحلي حيث تصل النسبة إلى 20,8% من بين العاملين في الضفة الغربية و 16,3% في قطاع غزة ويلي قطاع التجارة قطاع الزراعة والصيد حيث يشغل 17,1 من بين العاملين في الضفة الغربية و 11,7% في قطاع غزة

*ولعب القطاع العام دورا أساسيا في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية والتي مازال يعاني منها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث استوعب القطاع العام خلال السنوات الأربع الأخيرة حوالي 26 ألف شخص ليصل العدد إلى حوالي 141 ألف موظف في القطاع العام منهم 72 ألفا في الضفة الغربية و 69 ألفا في قطاع غزة. وفي العام 2005 أصبح العاملون في القطاع العام يشكلون 23,05 من إجمالي العاملين بواقع 16,9% في الضفة الغربية و 38,1% في قطاع غزة بعد أن كانت نسبتهم 17,4% عشية الانتفاضة.

*تري المنظمات والأجسام الدولية المختلفة بما فيها المنظمات الإنسانية الدولية، العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن أثارا إنسانية كارثة سنلقي بظلالها علي الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عامة. وفي قطاع غزة بشكل خاص، وتوقع أن ترتفع نسبة البطالة إلى 76% في العام 2010 وذلك وفقا لتقديرات البنك الدولي وتري تلك الظروف إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي سيكون أكثر حدة في قطاع غزة وفي شمال الضفة الغربية حيث يعتمد علي العمل في أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية المدنية والعسكرية وحيث تتفاقم مستويات الفقر والبطالة..

*وتشير التقديرات المختلفة والصادرة عن العديد من المؤسسات الدولية إلي أن سياسية الحصار الشامل والإغلاق المفروض علي الأراضي الفلسطينية المحتلة قد أدت لخسائر تقارب ثلثي حجم المساعدات التي قدمتها الدول المانحة للشعب الفلسطيني مند تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

*هناك ارتفاع في نسبة الفقر في ظل الأزمة الحالية مقارنة مع سنوات ما قبل الانتفاضة حيث بقيت معدلات الفقر في قطاع غزة تفوق معدلات الفقر في الضفة الغربية ادا بلغت نسبة الفقر في قطاع غزة خلال العام 2007 بالنسبة للإنفاق 37,2% و 65% بالنسبة للدخل وبلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري بالدينار الأردني 98.2 في حين كان متوسط إنفاق الأسرة علي الطعام 84,1 دينارا أردنيا بينما كان متوسط إنفاق الفرد الشهري بالدينار الأردني 67,8 في حين متوسط إنفاق الفرد علي الطعام 25,1 دينارا أردنيا.

*ارتفاع نسبة الأسر التي أصبح دخلها اقل من نصف ما كان عليه قبل الانتفاضة بواقع 57.7% حيث بينت النتائج خلال الربع الأول من العام 2009 أن هناك 54,4% من الأسر في قطاع غزة خفضت نفقاتها علي الحاجات الأساسية خلال الشهر 12 الماضية .

*أفادت 79% من الأسر بأنها اعتمدت علي دخلها الشهري للتمكن من الصمود في حين كان هناك 65,8% من الأسر قامت بتأجيل دفع الفواتير المستحقة عليها أما فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية

فأشارت النتائج خلال الربع الأول من العام 2009 إلى أن هناك 58.2% من الأسر أو احد بعض أفرادها تلقت مساعدات.

نسب الأسر الفلسطينية وفقا لأنماط الاستهلاك الشهرية الحقيقية حسب مؤشرات مختارة

الفقر المدقع		الفقر		المؤشرات
المساهمة	النسبة %	المساهمة	النسبة %	
<u>53.1</u>	<u>26.0</u>	<u>48.6</u>	<u>37.2</u>	قطاع غزة
<u>46.9</u>	<u>11.6</u>	<u>51.4</u>	<u>19.8</u>	الضفة الغربية
<u>19.3</u>	<u>11.7</u>	<u>23.7</u>	<u>22.2</u>	شمال الضفة الغربية
<u>4.8</u>	<u>3.7</u>	<u>5.5</u>	<u>6.7</u>	وسط الضفة الغربية
<u>22.8</u>	<u>20.6</u>	<u>22.2</u>	<u>31.2</u>	جنوب الضفة الغربية
<u>100</u>	<u>16.4</u>	<u>100</u>	<u>25.6</u>	الأراضي الفلسطينية

المصدر الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي كتاب الإحصاء السنوي رقم 6.

ثالثا : مقترحات عملية لمحاولة الحد من تدهور الأوضاع الاقتصادية :

نتيجة للمعطيات الاقتصادية سالفة الذكر والتي تعكس بمجملها حالة من الانخفاض المضطرد بالمؤشرات الاقتصادية الأمر الذي يستدعي مجموعة من الإجراءات والتدابير لمحاولة الحد من هذا التدهور الحاد ، وذلك من خلال مجموعة من المقترحات العملية التي تخص بكيفية التدخل المباشر وغير المباشر للمواجهة التدريجية من خلال :

1_مراقبة أداء النشاط الاقتصادي والتجاري :

جرت العادة وبتوافق جميع الخبراء في دول العالم أنه في حالة أي تدهور اقتصادي أو مالي يصيب أي بلد يتميز بضعف الموارد المالية وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات قصيرة الأجل لنمو الاقتصاد في هذه الحالة يحق للدولة التدخل مباشرة في إجراء تدابير مراقبة مباشرة على كافة أوجه النشاط الاقتصادي والمالي وبصورة تجعله متناسبا مع تخفيض حدة التأثيرات على أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال :

1. تشكيل لجنة رقابية على حركة الصادرات والواردات والتصنيفات السلعية الضرورية حسب الأولويات والاحتياجات المطلوبة .
2. وضع آليات محددة في تصنيف السلع البديلة أي ذات الطابع المحلي في الإنتاج ومحاولة دعمها مباشرة وحمايتها من المنافسة وتحديد أسعارها وفق آليات العروض والطلب بحيث يتناسب مع القدرة الشرائية .
3. مواجهة أي شكل احتكاري للسوق والسلع ذات الطبيعة الاستهلاكية العالية .
4. البحث عن مصادر سلعية أقل تكلفة ولا تشكل عبئاً في الإنفاق العام .
5. الاعتماد على برنامج التدخل السلعي الطارئ من طرف الحكومة بمعنى السلة الغذائية للحالات الاجتماعية الصعبة وتحديد الشرائح الاجتماعية والمستحقة .
6. وضع برنامج واضح لإدارة المؤسسات الحكومية ضمن خصوصية الواقع الاقتصادي والمالي الحالي وبما يتناسب مع البرامج ذات الأولوية الملحة والتركيز من جانب التعليم والصحة .
7. تعزيز القدرة الإنتاجية لبعض النشاطات الاقتصادية ذات الميزة التنافسية مثل صناعة الملابس . الحجر . وبعض المنتجات الزراعية وتوفير مقومات القدرة في الإنتاج من خلال إجراءات التدخل المباشرة وغير المباشرة وفقاً لمتطلبات كل مرحلة .
8. السعي الجاد في استكمال العمل في إصدار قانون الاستثمار المعدل لأهميته .

2- أولويات العمل الاقتصادي المالي :

المطلوب للإصلاح المالي والاقتصادي في المدى المتوسط :

1. إعادة النظر في قانون الموازنة العامة واللوائح التنفيذية فيه ووضوح بنوده وإزالة كل ضبابية مستهدفة والمقترح في هذا الامر تبني قاعدة الموازنة التعاقدية.
2. إحداث حالة توازن توافقي بين آليات العمل المطلوبة في المؤسسة المالية بما يتناسب والنشاط الاقتصادي والإمكانات المتوفرة .
3. العمل على سياسة التقشف في الإنفاق العام خاصة فيما يتعلق بالإنفاق الجاري وتوقف حالة التعيينات غير المبررة باستثناء (وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم) .
4. إعادة صياغة الأنظمة المحاسبية وأنظمة التدقيق والرقابة بما يخدم مصلحة الشفافية والوضوح وذلك باستخدام التقنيات الحديثة إلكترونياً ومركزيتها .
5. إعادة النظر ببعض بنود قانون الضريبة الموحد بما يتناسب مع النشاط الاستثماري وتشجيعه .
6. تعزيز القدرة التنافسية في مؤسسات السلطة تحت بند الكفاءة والمردودية في الإنتاج والعمل مع إيجاد نظام للحوافز والمكافآت التشجيعية .
7. إعادة النظر بالهيكليات التنظيمية في المؤسسات الحكومية بما يتناسب مع نظام التوازن بين المدجلات والمخرجات في العمل الوظيفي .

لا شك أن المعطيات السابقة تدل على أن المصاعب الإنمائية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني ناشئة عن مسار نموه المشوه وبصيغة خاصة فإن نهج التبعية لهذا المسار في الهياكل القائمة مقترناً بالاحتواء اللا متكافئ وقدره العرض المستنفذ للاقتصاد فرضته الانتفاضة وتأثير سياسات الفصل والإغلاق هي أمور قد أفضت إلى ظهور دورة سلبية في التنمية وتقويض منجزاتها إلا أن معظم خيارات السياسة الإستراتيجية للسلطة الفلسطينية سابقاً كانت تنظر في احتياجات الاقتصاد في ظل بيئة مواتية للاستثمار والتجارة لا وجود لها فعلياً . وعلاوة على ذلك فإن خيارات السياسة الإستراتيجية هذه كانت تقتضض ضمناً إن جوانب الضعف الهيكلي التي يعاني الاقتصاد والارتفاعات الشديدة في معدلات الفقر سوف تتلاشى يشجع عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية وتحقيق زيادة في مستويات الإنتاجية والدخل . إلا أنه قد بات من الواضح أن تحقيق هذه المعادلة تتطلب :

- 1- أنها سياسة الاحتواء اللا متكافئ .
 - 2- أو انتهاج إستراتيجية لمواجهة هذه السياسة وما يتصل بها من تشوهات ناشئة عن القيود الخارجية على المدى القصير وفي الوقت نفسه العمل في اتجاه إزالة هذه التشوهات على المدى الطويل .
- وأخيراً هناك مسألة أخرى يتعين على السلطة الوطنية الفلسطينية مواجهتها وهي مسألة التسرب المفرط للمعونة الدولي أي خارج الاقتصاد المحلي والإسرائيلي تحديداً ، حيث أن اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي يبدو واضحاً من خلال حجم الواردات الفلسطينية من إسرائيل إلى الناتج المحلي الإجمالي فبين عام 2001 وعام 2005 إلى عمق المشكلة حيث بلغ متوسط هذه النسبة 46% وفي غضون ذلك بلغ متوسط العجز في التجارة الفلسطينية مع إسرائيل 1452 مليون دولار في السنة وشكل ما نسبته 68% من متوسط العجز التجاري الإجمالي السنوي البالغ 2147 مليون دولار . ومن زاوية العجز التجاري تدل هذه الإحصاءات على أن وفي خلال الفترة 2001-2005 كان مجموع مبالغ الأموال المقدمة من المجتمع الدولي نحو (مليار دولار سنوياً) غير كاف لتمويل العجز في الميزان التجاري مع إسرائيل ، أما الجزء المتبقي من هذا العجز (395 مليون دولار في السنة) فقد تمت تغطيته بواسطة صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج (ولا سيما تحويلات الفلسطينيين العاملين في إسرائيل) وزاوية توضيحية يمكن من خلالها النظر إلى هذا التسرب وهي تتمثل في نسبة العجز في التجارة الفلسطينية مع إسرائيل إلى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني التي بلغت في متوسطها 38% في الفترة 2001-2005 أي أنه مقابل كل دولار يولده الاقتصاد المحلي كان يتم تخفيض 38 سنتاً لتغطية الالتزامات تجاه الاقتصاد الإسرائيلي واستمر هذا التدهور لغاية 2006 وحالة الحصار الدولي علي السلطة وتعمق أكثر في حالة الانقسام الفلسطيني واستحداث بدائل تجارية أخرى مثل الإنفاق.

لهذا فالمطلوب الآن وفي ظل هذه المعطيات :

- 1- سد فجوة الموارد في الاقتصاد الفلسطيني حيث أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من عجز مزمن إذ لا تتوفر له القدرة على توليد أكثر من ثلثي دخله الوطني ، فإجمالي الاستيعاب المحلي السنوي (الاستهلاك ، والاستثمار المحلي والنفقات الحكومية) يفوق الإنتاج المحلي (الناتج المحلي الإجمالي) بأكثر من ضعف ونصف . والواردات تسد هذه الفجوة وتمول بواسطة الدخل الناشئ عن العمالة في إسرائيل . وكذلك بصورة متزايدة بواسطة المساعدات الأجنبية ، الأمر يتطلب لسد هذه الفجوة إعادة

تنشيط قدرة العرض المتقلصة من أجل توسيع القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعات التمويلية) بحيث تسهم بما يصل إلى نصف الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تولد ما يكفي من القدرة على خلق فرص عمل للحد من تصدير اليد العاملة إلى جانب السلع والخدمات .

2- إدماج الاقتصاد الفلسطيني في الأسواق الإقليمية والعالمية وإنهاء اعتماده على شريك تجاري واحد مهيمن .

رابعاً : استعراض مستقبلي للوضع الاقتصادي والمالي :

السيناريو الأول في ظل بقاء الأوضاع كما هي :

يرتبط الاقتصاد الفلسطيني ارتباطاً مباشراً بالاقتصاد الإسرائيلي والإجراءات الإسرائيلية المتخذة خلال السنوات السابقة، مما أدى إلى تشكيل عبئاً إنفاقياً كبيراً، تحملته السلطة الفلسطينية، تمثل في زيادة استيعاب الموظفين، حتى بلغ عددهم 160 ألف موظف لغاية 2005م، إضافة إلى الإنفاق على القطاعات الأخرى .

نظراً لحساسية الاقتصاد الفلسطيني وسرعة تأثره بالمؤثرات الخارجية والداخلية، فإنه بعد نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في 25 يناير 2006 وتشكيل الحكومة، تم ممارسة حصارا إسرائيليا ودوليا على هذه الحكومة، أوقف بموجبها تحويل إيرادات المقاصة إلى حساب الخزينة وكذلك نفس الشيء بالنسبة لتدفق المساعدات، كما تم تقييد حركة العمال الفلسطينيين إضافة إلى ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من اجتياحات متكررة واغلاقات واستمرار بناء الجدار الفاصل، كل ذلك أثر سلبياً على الحركة التجارية، وعمل على إضعاف نشاط القطاع الخاص الاستثماري في كل المرافق الاقتصادية .

تشير البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة المالية إلى أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005 وصل 2% وذلك بسبب هذه السياسات التي ألحقت دماراً شاملاً بالبنية التحتية، وأضررت بالنشاط الاقتصادي، مما انعكس سلباً على الدخل القومي الإجمالي للفرد، حيث وصل إلى 1087 دولار في نفس السنة .

لذا، مع افتراض بقاء الحال، فإنه سيؤدي إلى تدهور إضافي في الأوضاع المعيشية، مع ضرورة الملاحظة من جانب أن وقف تحويل الإيرادات والقيود المفروضة على حرية حركة العمال الفلسطينيين والتجارة، له الأثر الأكبر أكبر من تقليص تدفق المساعدات الدولية، حيث ظهر ذلك بشكل جلي قبل قدوم الحكومة الجديدة ، فعندما كانت إسرائيل توقف التحويلات وتمارس سياسة الاغلاقات رغم تدفق المساعدات الدولية ، فإن ذلك أدى إلى تدني الدخل الفردي الحقيقي بنسبة 40% في الربع الثالث من عام 2000 حسب بيانات البنك الدولي.

هذا السيناريو الذي يقوم على فرضية استمرار وقف تحويل الإيرادات وتقييد التجارة والعمل وتقليص تدفق المعونات، سيؤدي إلى انخفاض إجمالي الدخل المتاح للفرد الواحد بنسبة 30% عام 2006، ووصل

معدل البطالة إلى 67%، والفقر 52% بحلول عام 2008، وفي عام 2008 كانت الخسارة المتراكمة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد الواحد منذ 1999 قد بلغت 55%.

الجدير بالذكر أن استمرار الحكومة الإسرائيلية في احتجاز الإيرادات سوف يؤدي إلى خفض موارد الميزانية إلى مبلغ 700 - 750 مليون \$ في عام 2006، مقارنة بمسودة ميزانية السلطة لعام 2006 والتي بلغت 1.9 مليار \$ (شاملاً فاتورة الرواتب بقيمة 1.2 مليار \$) حسب تقديرات البنك الدولي.

سوف يشير بقاء الوضع على ما هو عليه مستقبلاً إلى عجز الحكومة عن تلبية مهامها، و عجزها عن تلبية الحاجات المعيشية للمواطن الفلسطيني بصورة مباشرة.

السيناريو الثاني في حالة تدهور الأوضاع بشكل كامل :

هذا السيناريو يفترض أن الوضع السياسي سيتعدّد أكثر، فلن تقوم الحكومة بأي خطوات سياسية مقبولة لدى إسرائيل والمجموعة الدولية والرد منهم سيكون الاستمرار في احتجاز الإيرادات المستحقة للسلطة الفلسطينية من طرف إسرائيل، واتخاذ جملة من الإجراءات الأمنية والسياسية كالإغلاق التام على المناطق الفلسطينية، خاصة قطاع غزة، أي انعدام حرية حركة العمال و التجارة والأموال، كما أن معونات الدول المانحة سوف تقلص أكثر وسيوجه القليل منها إلى المنظمات غير الحكومية للمساعدة الإنسانية فقط، ولن يكون هناك دعم للميزانية، وهو ما يزيد من أعباء الحكومة ، فلن تستطيع تأمين رواتب الموظفين، مما سيسرع من زيادة الآثار المربعة على الاقتصاد والسكان الفلسطينيين ، بما في ذلك الهبوط الحاد في حصة دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وركود الصادرات، والارتفاع السريع في نسبي الفقر والبطالة للعام 2006 فوق 50% لكلاهما .

القطاع المصرفي سيكون عاجزاً تماماً عن تلبية احتياجات القطاع الخاص خوفاً من زيادة الديون المتعثرة، وقد تتعرض البنوك إلى حالة إعلان الإفلاس. كذلك ستبلغ الأزمة الإنسانية والاقتصادية الراهنة في الأراضي الفلسطينية ضمن هذا السيناريو حداً لا يتصور، سيختنق الاقتصاد جراء الحصار، وسيصبح الفلسطينيون في ورطة لا مخرج منها، فاستمرار إغلاق غزة والضفة سيتسبب في نتائج مدمرة وسيصبح قطاع الوظيفة العمومية الذي يعتبر أهم مصادر التشغيل مهدداً بالشلل، بسبب عجز الحكومة عن دفع الرواتب في ظل استمرارية توقف تدفق الأموال، وبالتالي عجز الحكومة عن جباية الضرائب المحلية، وانعدام أي مصدر من مصادر الدخل، مما يهدد وجود السلطة الوطنية، وانتشار الفوضى والجريمة.

السيناريو الثالث في حالة تحسن الأوضاع :

ستخضع الحكومة للضغوطات التي تتعرض لها، وسترضخ لسياسة التفاوض مع إسرائيل وبعيداً عن التوقعات العالية، سيأتي الأداء الاقتصادي معتدلاً، ربما في أفضل حالاته، إذ أن الإجراءات الإسرائيلية التي مورست على الاقتصاد الفلسطيني أثرت فيه بناء الهيكلية، مما يجعله بحاجة إلى المزيد من الوقت لكي يتعافى، حتى لو تحسنت الأوضاع .

يفترض هذا السيناريو أن تحسن الأوضاع يقوم على استئناف تحويل الإيرادات وممارسة إدارة التجارة الحدودية، واستمرار تدفق العمال بمعدلات متناقصة لغاية 2008، ليبلغ الصفر، ضمن خطة قائمة للحكومة الإسرائيلية، تهدف إلى التخلي عن العمالة الفلسطينية. لكن هذا السيناريو يفترض أن صرف المعونات المالية في عام 2006 سيزداد، للتعويض عن فقد مصدر الدخل المتوفر من العمالة في إسرائيل، والبالغ 7% من إجمالي الناتج المتاح في عام 2005.

على ضوء هذا السيناريو، ورغم عدم حدوث تعبيرات مفاجئة، فإن الاقتصاد الفلسطيني لما يواجهه من مشاكل هيكلية، خاصة في ظل عدم التوصل إلى اتفاقية سلام واضحة مع إسرائيل، كذلك عدم إيجاد مصادر أخرى للدخل، فالدول المانحة لن تدعم الحكومة للأبد، فالزيادات المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي لغاية عام 2008 انخفض من 6.3% عام 2005 إلى 4.9% عام 2006، ثم ينحني بصورة سلبية، وبحلول عام 2007 كان الدخل الحقيقي للفرد أقل بنسبة 19% مما هو عليه عام 2005، ارتفع معدّل البطالة إلى 67% من القوى العاملة، ويزداد الفقر، فيشمل 51% من مجموع السكان.

لهذا لا تزال الفرصة سانحة لكي تعيد السلطة الوطنية الفلسطينية النظر في إطار السياسة الاقتصادية الحالية، وهذا يشمل النظام التجاري . وعملية التعاون الإقليمي . والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي . وإدارة وتوزيع الأموال المقدمة من المانحين . وعملية التنسيق بين المانحين هذا (وعلى افتراض تراجع الدول المانحة عن تقديم المساعدات في ظل الحكومة الحالية) ينبغي إدماج هذه العناصر بطريقة تخدم على نحو مباشر متطلبات التنمية الاقتصادية الفلسطينية ومصالح الدول المجاورة في اتجاه بلورة رؤية للتنمية الاجتماعية . الاقتصادية الوطنية ومن شأن انتهاج سياسة تنمية وطنية محدودة تعبر عن تطلعات مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني وأن يبسر النهوض بمهمة تحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الملحة .

ومن منظور التنمية الاقتصادية ومن شأن مثل هذه الرؤية أن تتيح تحديد الأولويات القطاعية مع التركيز على عدد محدود من القطاعات الفرعية من أجل تحقيق الأهداف والعناصر الأكثر إلحاحاً لهذه العملية بما في ذلك جدول زمني للأولويات .

بالإضافة لمجالات القوانين . اللوائح التنفيذية والإصلاح الهيكلي للمؤسسات الحكومية) ، الأمر الذي يستدعي لهذه الرؤية أن توجه الحكومة لتحقيق ذلك السياسة المالية والتجارية الأنسب لتحقيق هذه الأهداف ودعم نمو الصناعات ذات الميزة النسبية للوصول إلى عدم الاعتماد التدريجي على المساعدات والمنح الخارجية وبالتالي بناء اقتصاد وطني يعتمد على الذات .

حيث أننا يمكن التأكيد على :

1. تعزيز دور الصناعات المحلية بما يؤهلها لتوفير مخزون من الصناعات الغذائية والاستهلاكية تفي بالاحتياجات المحلية لعدة أشهر قادمة .
2. العمل على توفير الحماية التامة للمنتج الوطني في مختلف الظروف والعمل على وقف استيراد أي منتج أجنبي له بديل محلي .
3. العمل على تعزيز قدرات المصانع المحلية ورفدها بالخبرات الفنية والمهنية والإدارية وتزويدها بما تحتاجه من المواد لمواصلة عملها في ظروف الإغلاق لضمان عدم تعطل قطاع الصناعة وتشغيل العمالة المحلية .
4. فك الارتباط والتداخل القائم مع الهياكل الاقتصادية الصناعية الإسرائيلية تدريجياً والتركيز على الصناعات التي تخفف بصورة ما من الاعتماد على الصناعات الإسرائيلية .
5. التركيز على الصناعات الاستهلاكية والريفية الحرفية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعتبر عاملاً مهماً لتوفير فرص العمل للعاطلين .
6. تشجيع إقامة الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المحلية ، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الصناعات الأخرى المعنية بتوفير هذه المواد وخاصة قطاع الزراعة .
7. الاعتماد على القطاع الخاص في التنمية والعمل على زيادة قدرته التنافسية محلياً وخارجياً كي يصبح قادراً على التوسع واستيعاب القوى العاملة الفلسطينية المتزايدة .
8. أهمية تبني سياسة اقتصادية واقعية مرنة ذات قدرة على الاستجابة لمتطلبات الظروف الراهنة ومواجهة أي تغييرات محتملة يفرضها واقع انقضاة الأقصى .
9. وبالتالي يقع على السلطة الوطنية الفلسطينية تبني سياسة اقتصادية تستند إلى التحليل العميق وتقييم الواقع الاقتصادي والمعيشي للحياة لهذا نقترح التوجهات التنموية التالية.

1-شبكة الأمان الاجتماعي

ومن أجل الإسهام في تحقيق هذا الهدف أكدت خطة العمل على انتهاج عدد من السياسات مثل إدماج قضايا ا في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أكدت بشكل واضح على عدد من المجالات نخص منها بالذكر التسريع بالتنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر.ومن بين الإجراءات التي نصت عليها الخطة بهذا الصدد - والتي هي موضوع هذه الورقة-، إنشاء شبكة قوية وفعالة للأمان الاجتماعي ، تشمل (ضمن أمور أخرى) على توسيع النطاق الجغرافي لنظام الرعاية الاجتماعية ، ورفع المخصصات (المعونة النقدية للمستفيدين) بالشكل الذي يكفل حداً أدنى من العيش بكرامة.

مفهوم شبكة الأمان الاجتماعي:

يرتبط مفهوم شبكة الأمان الاجتماعي في البلدان النامية بالأزمات الاقتصادية والتحولت التي تنيرها برامج الإصلاح الاقتصادي الناجمة عن طبيعة البنية الاقتصادية التقليدية فيها، والتي لا تتيح التكيف مع الأوضاع الجديدة. وهذه التحولات تؤثر سلباً على الفئات الفقيرة، وتؤدي بشكل عام إلى انخفاض

مستويات المعيشة وإلى اتساع رقعة الفقر، خصوصاً وأن نظم الرعاية الاجتماعية المعمول بها ليس باستطاعتها حماية الفقراء أنفسهم، ناهيك عن الشرائح الجديدة المعرضة للفقر.

وبصرف النظر عن بعض الاختلافات حول مكونات حزمة شبكة الأمان، فإن كافة شبكات الحماية تهدف إلى تقديم المساعدة المالية أو المعيشية للفقراء لتوفير الحماية في ظروف الفقر السيئة من خلال الإجراءات والوسائل التالية:-

أ- من خلال برامج الدعم النقدي المباشر للفئات الأسرية الفقيرة لتغطية فجوة الدخل للوصول إلى الحد المعيشي الأدنى المقبول اجتماعياً (ما فوق خط الفقر).

ب- برامج الدعم المباشر (أو العيني) في مجال السلع الرئيسية كالغذاء والسكن والطاقة، وتوفيرها لهم بسعر يقل عن سعر تكلفة السوق.

ج- من خلال برامج المشاريع المدرة للدخل، والتي تهدف إلى توفير فرص عمل للفقراء وتدر عليهم مداخيل مباشرة بدلاً من تشجيعهم على تلقي المعونة النقدية المباشرة.

ونهدف هنا إلى تسليط الضوء على التقدم المحرز في إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي ومكوناتها البرمجية، واقتراح التوصيات المناسبة لتفعيل دور الأجهزة الحكومية المختصة بما يحقق أفضل النتائج، انطلاقاً من أن شبكة الأمان تعتبر أحد الركائز الأساسية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، وأحد الوسائل الممكنة لتحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للسكان التي استهدفتها خطة العمل السكاني.

مكونات شبكة الأمان الاجتماعي في الجمهورية اليمنية :

1- المعونة النقدية المتكررة : يمثلها صندوق الرعاية الاجتماعية.

2- المشاريع المدرة للدخل :

أ- مشروع الأشغال العامة

ب- برامج الأسر المنتجة.

ولأن الهدف هو تناول شبكة الأمان من منظور الإستراتيجية الوطنية للسكان فسيتم التركيز على :-

أولاً: صندوق الرعاية الاجتماعية إطار مقترح

أ- نشاط الصندوق

يشرف الصندوق على تقديم معونات نقدية شهرية للأسر الفقيرة والمحتاجة ارتفعت من 50 ألف حالة قبل عام 1996م إلى ما يزيد عن 95 ألف حالة أسرية في عام 1996م. وقد بلغ إجمالي الأفراد المستفيدين منها حوالي 317 ألف شخص.

- حدد حجم الإعالة الشهرية للفئات المشمولة بالرعاية بمبلغ 100 دولار شهريا لكل حالة أسرية.

- من بين الفئات المشمولة بالرعاية نلاحظ أن فئة النساء الفقيرات والأرامل بصفة خاصة تحصل على أعلى نسبة من التغطية (38.2% من إجمالي الحالات) تليها فئة كبار السن (34.5%) ، ثم فئة العاجزين عن العمل كليا أو جزئيا والمعوقين (15.4) وتتدنى النسبة إلى 8.5% لفئة الفقراء والمساكين وإلى 3% لفئة الأطفال الأيتام وللحالات الأخرى التي تشمل الاعاقات وأسر المسجونين.

- تتحدد الحالات المشمولة بالرعاية وفقا لاستبيان وبحث يجريه الصندوق على الحالات المرفوعة إليه للتأكد من مطابقتها للمقاييس التي يعتمدها الصندوق ، وهي أن تكون الأسرة بدون معيل أو كافل لها ، أو انقطع مصدر دخل الأسرة في حالات مثل العجز عن العمل والشيخوخة لرب الأسرة أو المعيل أو الكفيل أو دخوله السجن، أو أن تكون الأسرة ذات دخل متدني للغاية دون حد الكفاف.

- يمكن القول أن الفئات التي ليس لها مصادر دخل (الأرامل ، وغيرها من النساء، كبار السن) تحصل على النسبة العظمى من التغطية (أكثر من 70%)، تليها الفئات المتضررة من فقدان المؤقت للدخل (العجز والإعاقة والمسجونين) حوالي 17%). أما الفئات التي لها دخل ولكن يتدنى عن حد الكفاف فلا تزيد نسبتها عن 8.5%.

تغطي أنشطة صندوق الرعاية الاجتماعية كافة المحافظات، وتتفاوت بين محافظة وأخرى حسب الكثافة السكانية وتقرير اجتماعي متخصص.

1 - إن الصفة الرعائية هي الغالبة على نشاط الصندوق ، ويصل عدد الأفراد المشمولين بالرعاية كما ذكر إلى 819 ألف فرد يمثلون تقريبا 22.6% من السكان تحت خط الفقر المدقع (خط البنك الدولي للفقر في فلسطين) و42% فقط من السكان تحت خط الفقر المطلق. إن هذه النسب وغيرها من المؤشرات التي أوردتها دراسة البنك الدولي ، والتي تم التطرق لها هنا يمكن التحفظ عليها لأنه لا يوجد تعريف وطني واضح لخط الفقر ، إلا أنه لا بأس من استخدامها فقط لإظهار بعض الدلالات بشكل تقريبي. ويظل السؤال قائما ، كم هو العدد الإجمالي لهذه الفئات المتعرضة؟ وما نسبتهم الفعلية إلى إجمالي السكان الفقراء؟ إن الإجابة على هذا السؤال هي التي ستحدد مستقبل ومجالات عمل الصندوق واحتياجاته من الموارد، ونطاق ومجالات شبكة الأمان الاجتماعي الأخرى. من منظور استراتيجي لمكافحة الفقر في عموم الأرض الفلسطينية.

2 - إن حجم الإعانة النقدية المتكررة في حدود 200 دولار للفرد في حدها الأدنى 300 دولار في حدها الأعلى لسنة أفراد، لا تزال بكل المقاييس ضئيلة. وبذلك تقل كثيرا عن المعيار العالمي للإنفاق عند مستوى خط الفقر والذي حدده البنك الدولي بمعدل دولار يوميا أي ثلاثين دولارا بالشهر. كما يقل ذلك

عن بعض المعايير الإقليمية. فصندوق المعونة الوطني في الأردن وهو على غرار صندوق الرعاية الاجتماعية عندنا يقدم معونة شهرية متكررة لنفس الفئات المستهدفة تقريبا في حدود 60 دينارا كحد أعلى (الزوج والزوجة وخمسة أطفال) و 30 دينارا في حالة الفرد الواحد أو رب الأسرة وبواقع خمسة دينار للأفراد السنة الآخرين. وتمثل هذه المعونة في حدها الأعلى حوالي 13 دولارا أمريكيا للفرد في الشهر.

أن هذه المعونة تقل عن معدل الإنفاق عند خط الفقر المدقع والذي يساوي تكلفة الغذاء المعادلة لـ 2200 سعره حرارية ، والتي تكفي فقط لبقاء الإنسان على قيد الحياة (قدرت بـ 400 دولار للفرد بأسعار عام 2008م).

3 - تغطي أنشطة الصندوق كافة المحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة ولكن بنسب متفاوتة وكما يبدو بدون أسس ومعايير واضحة. ومن بين الأسس التي نعتقد أنه يمكن الاستناد إليها لتحقيق نهج متوازن لمكافحة الفقر يمكن أن تكون :-

أ- نسبة الفقر لكل محافظة.

ب- نسبة المحافظة إلى إجمالي سكان البلد.

ولتحديد ما هو المعيار ، أو المعايير التي تنطبق على التوزيع الجغرافي لنشاط الصندوق، أردنا في الجدول المرفق المعلومات المتصلة بالأسس المذكورة أعلاه، ومن خلال ذلك تبين ما يلي:-

أ- بالنسبة لمعيار "نسبة الحالات لكل محافظة من الإجمالي/ نسبة الفقر في المحافظة" - تبين أن نسبة الحالات متدنية كثيرا بالنسبة لحالة الفقر في 4 محافظات وهي غزة والوسطى ورفح وخان يونس)ومتدني فقط في محافظتين (غزة والشمال)(ومتوسط أي تقترب النسبتان من بعضهما البعض في أربع محافظات (غزة،الوسطى،رفح ،خان يونس)وهذا يعني أن غالبية المحافظات لا تحصل على حصة معقولة من معونة الصندوق تتناسب مع حالة الفقر فيها.

ب- بالنسبة لمعيار "نسبة الحالات لكل محافظة / نسبة الفقراء في المحافظة إلى إجمالي الفقراء في البلد"، نجد أن هذا المعيار مرتفع جدا في 3 محافظات (محافظة الشمال جبا ليا بيت حانون بيت لاهيا) ومرتفع فقط في 5 محافظات (غزة الوسطى الجنوب)

ج- أما المعيار الثالث وهو " نسبة الحالات (التغطية) لكل محافظة/ إلى نسبة سكان المحافظة إلى إجمالي السكان " ، وهو الأقل دلالة من المعيارين السابقين، نجد أنه مرتفع جدا

د - إن نسبة التغطية تقترب أكثر إلى معيار نسبة سكان المحافظة إلى إجمالي السكان منها إلى المعيارين الآخرين في 4محافظة ، وبمستوى أقل عن نسبة السكان

وبالنسبة لمعيار التغطية / نسبة السكان الفقراء إلى إجمالي الفقراء في البلد ، تقترب التغطية أكثر في 3 محافظات ، وفي اثنتان من هذه المحافظات تزيد نسبة التغطية عن نسبة الفقراء مقابل 2محافظات تتخفص فيهما هذه العلاقة النسبية.

وإجمالاً فإن بعض المحافظات تتمتع بميزات نسبية أكثر من محافظات أخرى.

هذا بالنسبة للتصنيفات حسب المحافظات في قطاع غزة

إما بالنسبة إلى الشرائح الاجتماعية يمكن تقسيمها إلى ثلاث شرائح

1-شريحة معدومة من حيث الدخل لامتيل لها وتشمل عائلات الشهداء والأرامل وغيرها وهي تشتمل مساعدة دورة ضمن إطار نشاط الصندوق ويمكن تقديرها ب150 إلى 250 دولار شهريا حسب عدد الأفراد

2-الشريحة الموظفة وهي شريحة تعاني من مشاكل هيكلية سواء من تكاليف المعيشة وارتفاع الأسعار

3-الشريحة التجارية وهي الشريحة المستفيدة الرئيسية من المتغيرات المشاعة في قطاع غزة من جميع النواحي

ثانيا- برنامج التمويل الأسرى

قبل البدء بطرح هذا البرنامج نود الإشارة إلى إن خصوصية الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني ضمن مستويات المعيشة والقدرة الشرائية فيها ماخوذة بعين الاعتبار في هذا البرنامج من حيث حجم التمويل والتكلفة

يعتمد هذا البرنامج على تمويل الأسرة الفلسطينية المصنفة ضمن الأكثر نشاطا من حيث التخصص والنشاط الانتاجي والحرفة المكتسبة وغيرها فهي تخضع لمعايير التمويل الأسرى ضمن نطاق 2000 دولار إلى 5000 آلاف دولار لمدة سنتين فقط وهي تشمل مشاريع اليدوية والخياطة وبعض الزراعات والمنتجات التجفيف والحلويات وغيرها من المشاريع البسيطة حيث أن دورة الإنتاج تتميز بالبساطة والسهولة وغير مكلفة وسهلة التوزيع وتخضع لمتطلبات السوق المحلي ومن أن تشغل هذه المشاريع ثلاث عمال وتوجد العديد من البرامج التمويلية لهذه المشاريع من البنك الدولي والمؤسسات الأوربية والاونروا وتمتاز هذه المشاريع التخصصية وتساهم في التخفيف من حدة الفقر عند الأسر الفلسطينية

وتعتبر غزة من المدن التي تمتاز بهذه الخصائص التصنيفات الخاضعة ضمن برامج التمويل الأسمى هذا

من المتوقع أن يحسن البرنامج ضمن التقسيمات الاجتماعية والشرائح من حدة الفقر إن نسبة 20 بالمائة من هذا البرنامج كافية أن تخفف من وطئه البطالة في قطاع غزة بنسبة معقولة اذا اعتمد هذا البرنامج أسلوب المسخ الاجتماعي وفق التصنيفات سالفة الذكر ويعتقد بعض المحللين إن قطاع غزة الأكثر كثافة سكانية يحتاج إلي تكريس هذا البرنامج بنسبة 37 بالمائة في المجتمع الفلسطيني وفقاً لآليات عمل صندوق التمويل للمشاريع الأسمية وعلي هذا من المتوقع بعد ثلاثة سنوات من تنفيذ هذا البرنامج أن يكون له انعكاسات ايجابية وواضحة .

ثالثاً: مشاريع التمويل قصيرة المدى

وهي مشاريع تصنف علي أساس البيئة الاقتصادية وحجم العمالة وحجم التمويل والجدوى الاقتصادية بحيث إن البيئة تفرض نفسها في تحديد خصوصية المشروع في قطاع غزة قيمة هذا المشروع لاتتجاوز إلي الف25 دولار يمكن أن تشغل 7 إلي 10 عمال وهناك مجالات متعددة مثل مصانع الخياطة والعصير والألبان وغيرها من المشاريع الصناعية

وحسب الإحصائيات إن المشاريع الصغيرة تساهم بشكل اكبر في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة 6 بالمائة تشمل جميع التخصصات خاصة الزراعيين والصناعيين وفي هذه المرحلة تحتاج العديد من المصانع إلي إعادة هيكله بهدف استمرار نشاطها خاصة بعد حرب غزة حيث قدرت الإحصائيات إن هناك 120 منشأة تم تدميرها في قطاع غزة بصورة كاملة وان استمرار هذا البرنامج لمدة 5 سنوات من بداية العمل به سوف يساهم بشكل كبير جدا وملموس في تخفيف عبئ الفقر والبطالة في قطاع غزة ويعتقد بعض المحللين إن إدارة هذا البرنامج في قطاع غزة يتطلب مقومات ومحددات يتطلب تنفيذها وتوقيتها حسب متطلبات الحالية والتي يمكن إن تشكل نسبة 12 إلي 15 بالمائة في التشغيل والحركة الاقتصادية.

النتائج والتوصيات

- ضرورة أن تتصف هذه السياسة بالمرونة الكافية خاصة أن الضغوط على المواطنين
- والمؤسسات تتضاعف كلما تزايدت فترة الحصار الذي يزيد من ندرة المواد الإستراتيجية ويفسح المجال للقلق والتراحم سعياً للحصول على الضروريات.
- ضرورة حصر الأهداف الأساسية مع القدرة على تحديد الأولويات وأفضليتها، حرصاً على تحقيق أكبر قدر مكن من الأهداف المتوخاة مما يحتم ترتيب الأولويات.
- تقدير الخسائر بصورة دقيقة مع القدرة على إيجاد آلية لتعويض المتضررين منها بطريقة موضوعية والإسراع من إصلاح الدمار الواسع الذي ألحقه الاحتلال بالبنية التحتية وتحديد جهة واحدة لتقدير الخسائر باستمرار كي لا يكون هناك تضارب في الأرقام.

- أخذ في الحسبان الأضرار والخسائر غير المباشرة والتي لا تقل أهمية وخطورة عن الخسائر والأضرار المباشرة فالمناخ الاقتصادي ونتيجة للسياسات الإسرائيلية أصبح غير ملائم وسيترك بصمته لفترة طويلة من الزمن قد تستمر لعدة سنوات، كما أن الجهود التي تبذل لتصحيح هذا المناخ تحتاج إلى عمل متواصل ودعوى لإعادة الأوضاع لما كانت عليه.
- الأخذ في الاعتبار أن الأضرار شملت مختلف قطاعات الاقتصاد القومي ولكن بدرجات متفاوتة، ولعل أكثر هذه الأضرار بجانب الخسائر البشرية والأضرار الناشئة عن حالات الإصابة والإعاقة ما يتعلق منها بالبطالة التي طالت نحو 300 ألف فلسطيني يقع عليهم إعالة 40% من السكان الذين أصبحوا بلا دخل لفترات طويلة وعليه فإن مزيداً من الانتظار يدفعهم وأسره إلى الإحباط واليأس ما لم تتخذ بشأنهم خطوات عملية قابلة للتنفيذ بشكل مدروس وسريع.
- أهمية تفعيل الدور الإعلامي لتبصير وتوعية المواطنين بطبيعة المرحلة و متطلباتها والأدوار المنوطة بهم، وأن يتم التركيز على دعم وتشجيع المنتج الوطني والتعريف به جيداً، ومقاطعة المنتج الأجنبي وخاصة الإسرائيلي الذي يتوفر له بديل مناسب.
- إعطاء أهمية كبيرة للقطاع الخاص ولمختلف المبادرات الفردية سواء في القطاع الزراعي أو الحرفي أو غير ذلك، بما يتيح فتح مجالات جديدة للعمل وتوفير فرص التشغيل الممكنة وتمكين القطاع الخاص من المشاركة في كافة المشاريع المقترحة تنفيذها.
- على الجهات الرسمية اتخاذ خطوات حقيقية في مجال تقنين وترشيد النفقات العامة وتحقيق الاستفادة القصوى من الدعم الخارجي المخصص لقطاع غزة
- أن تمتد بصيرة هذه السياسة الاقتصادية إلى آفاق أوسع بحيث لا تتوقف عند ردود الأفعال بل تتجه إلى مبادرات مبدعة وهذا يتطلب من المسؤولين معالجة الأمور بموضوعية كافية.
- انشاء صندوق وطني للتكافل الاجتماعي لدعم العمال والأسر المتضررة في ظل استمرار الحصار الذي زاد من ارتفاع معدلات البطالة إلى أكثر من 67% والفقر بنسبة 74.74%

المراجع

- 1- الجهاز المركزي للإحصاء الإعداد التي صدرت 2005 لغاية 2009 ضمن التقرير الشهرية والسنوية.
- 2- سلطة النقد الفلسطينية التقرير السنوي 2008
 1. الموقع الالكتروني لوزارة المالية.
 2. أبحاث صادرة عن الباحث.
 3. مجلة رؤية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات

